



الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة السياسات السكانية
والمغتربين والهجرة

المنتدى العالمي الثامن للهجرة والتنمية 2015

ورقة إرشادية

مقدمة:

في إطار التحضير للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية الذي يعقد باسطنبول - تركيا في أكتوبر 2015، وبمناسبة انعقاد الاجتماع الأول لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 27 و28/4/2015، تم مناقشة الموقف العربي من محاور المنتدى العالمي للهجرة والتنمية خلال اليوم الثاني للاجتماع؛ حيث تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بالتنقل ورفاه المهاجرين:

1. التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة بين دول المنشأ ودول المقصد ووضع مقاربات ورؤى شاملة ومتوازنة لرعاية وحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم وتوعيتهم بحقوقهم وكيفية الدفاع عنها بكافة الوسائل المختلفة.
2. إدراكاً لتنامي ظاهرة كراهية الأجانب، يؤكد المشاركون على ضرورة حماية حقوق المهاجرين والعمل على مساندتهم بما تكفله المواثيق الإقليمية والدولية وإبعادهم عن الأجندات السياسية والممارسات العنصرية.
3. حث الاتحاد الأوروبي على تضمين موضوع حقوق المهاجرين في سياسة الجوار الأوروبية الجديدة التي يجري التشاور بشأنها حالياً.
4. الدعوة مجدداً إلى دراسة أوضاع المهاجرين والمغتربين العرب بمختلف بلدان الإقامة في ظل المتغيرات التي تشهدها هذه البلدان بغية توحيد المواقف لحماية حقوق هؤلاء المهاجرين بما يتماشى مع ما تكفله المواثيق الإقليمية والدولية.
5. تسليط الضوء على الفئات الضعيفة والمهمشة من المهاجرين، والتوعية بقضايا المرأة والطفل من خلال برامج للتعريف بحقوقهم.

6. دعوة دول المقصد إلى تيسير التجمع العائلي بما يعزز حماية المهاجرين من مختلف أشكال العنف والاتجار والاستغلال وضمان حصولهم على الحماية القانونية اللازمة.
7. حث دول المقصد على تطوير ووضع سياسات ناجعة لإدماج المهاجرين بما يؤدي إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والمحافظة على حقوقهم اللغوية والثقافية والدينية وضمان ممارستهم لها.
8. حث دول المقصد على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حماية حقوق العمال المهاجرين من خلال الإصلاحات التشريعية والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية، وإيجاد آليات عادلة وشفافة لعملية توظيفهم وحماية حقوقهم.
9. دعم مكافحة الهجرة غير النظامية، وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والوقاية من الشبكات الإجرامية، وذلك من خلال التوعية بمخاطرها وسن القوانين اللازمة لذلك وتفعيلها.
10. أهمية التنسيق على المستوى الإقليمي والدولي لتقديم المساعدة للاجئين، والتأكيد على ضرورة حماية المهاجرين واللاجئين وحقوقهم وخاصة في أوقات الأزمات.
11. تشجيع التصديق على جميع الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وحقوق العمل المتعلقة بالمهاجرين.
12. البحث عن حلول لمشكلة الهجرة العائدة قسرياً forced returnees وبصفة خاصة العمال.
13. تسهيل التنقل من خلال تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة لأغراض مختلفة (التعليم، البحث العلمي، الثقافة، التدريب، وغيرها) بما يتفق مع المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

ثانياً: الهجرة كعامل من عوامل التنمية:

وعياً بأثر الهجرة على التنمية وتحقيق أهداف الألفية للتنمية وخطة أعمال التنمية لما بعد عام 2015 بالدول العربية، يثمن المشاركون التقدم الذي أحرزته الدول العربية من خلال مشاركتها في الحوارات الثنائية والإقليمية والدولية والتعاون العربي والدولي في مجال الهجرة الدولية وصياغتها لسياسات وبرامج لتفعيل العلاقة بين الهجرة والتنمية، وكذلك من خلال بعض الإصلاحات في أسواق العمل وأنظمة الهجرة على مستوى الدول.

وفي هذا الإطار، يؤكد المشاركون على أن المهاجرين من وإلى وبين البلدان العربية يشاركون في جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبناءً عليه يجب العمل على ما يلي:

1. التنسيق مع الأطراف الدولية للتأكيد على ضرورة أن تفتقرن السياسات قصيرة الأجل التي تقرر وسائل مكافحة للهجرة غير النظامية بمقاربات طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية الدافعة لخروج تدفقات من الهجرة غير النظامية من خلال التأكيد على الارتباط بين الهجرة والتنمية.

2. الاهتمام بالكفاءات العربية المقيمة في الخارج وتشجيع الاستفادة من هذه الكفاءات العلمية والفنية لدعم جهود التنمية المستدامة في دول المنشأ والمقصد، وتحفيزها لدعم برامج التنمية الوطنية، ونقل المعرفة والخبرات التي اكتسبها والتكنولوجيا الحديثة إلى دولهم الأصلية، وربطهم بالمؤسسات والكيانات العلمية العربية التي تعمل في نفس مجالات تخصصهم.
3. تشجيع المبادرات الفردية والجماعية التي يتقدم بها بعض المهاجرين العرب بهدف إفادة أوطانهم الأصلية ومساعدتها وإحداث التنمية والنهضة في مختلف المجالات.
4. تمكين المبادرات التي تقوم بها بعض الدول العربية من قبيل إنشاء مجالس استشارية تضم مجموعة من العلماء المقيمين في الخارج وتختص بتقديم الاستشارات العلمية والفنية في كافة المجالات.
5. تشجيع دول المنشأ والمقصد على توفير الأطر والآليات الخاصة بنقل المعرفة عبر المهاجرين.
6. أهمية قيام دول المقصد بإجراء دراسات دورية حول احتياجات أسواق العمل الخاصة بها وإتاحتها، والتي تسمح بالتالي لدول المنشأ بوضع سياسات التعليم والتدريب المناسبة.
7. أهمية إيجاد سجلات للكفاءات العربية المهاجرة محدثة بصورة دورية بالتعاون بين دول المنشأ والمقصد بما يسهل الاستعانة بهم عند الحاجة للمساهمة في تنمية بلدانهم الأصلية.
8. التأكيد على أهمية توفير الحوافز لوضع تحويلات المهاجرين في خدمة التنمية؛ وذلك من خلال:
 - دعوة دول المنشأ والمقصد إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير تحويلات المهاجرين العرب، وذلك باتخاذ إجراءات تحد من تكلفة إرسال التحويلات وتزيد من تدفقها ضمن قنوات رسمية، ووضع برامج مشتركة لتشجيع استثماراتهم بوطنهم الأم.
 - حث دول المقصد على النظر في الإعفاءات الضريبية على الأموال المحوّلة إلى دول المنشأ، وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي والإداري.
 - دعوة دول المنشأ النظر في تنويع قنوات الاستثمار في المشاريع الفردية والمجتمعية، وتوفير حوافز لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من التحويلات المالية؛ وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق الاستفادة القصوى من تلك التحويلات في دفع جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإبعادها عن الضغوط السياسية.

ثالثاً: تعزيز التعاون الدولي بشأن القضايا الناشئة في مجال الهجرة والتنقل:

إن التزايد المضطرد في أعداد اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية أصبح يشكل عبئاً على خطط التنمية مما يستلزم تضافر الجهود الدولية لمواجهة هذه الأعباء من خلال:

1. إيلاء اهتمام خاص بأوضاع الدول العربية المستقبلية للاجئين وتقديم المساعدة اللازمة لهذه الدول لتمكينهم من التعامل مع الأعداد الكبيرة من اللاجئين بصورة سليمة من خلال إعداد برامج لبناء قدرات العاملين في الجهات التي تتعامل مع اللاجئين وكذلك مساعدة الدول المستقبلية لتحسين الأوضاع المعيشية لهؤلاء اللاجئين وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لهم بعيداً عن الأجندات السياسية، والعمل على تمويل مشاريع محفزة على العودة لأوطانهم دون النظر لارتباطها بالأزمة.
2. التأكيد على أهمية حماية ورعاية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين بمن فيهم النازحين واللاجئين وضحايا الاتجار في البشر، وهو أمر ضروري لتعزيز مساهماتهم في دول المنشأ والمقصد على حدٍ سواء.
3. توفير الحماية واتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ المهاجرين غير النظاميين في عرض البحر، وتوفير أماكن لائقة لإيوائهم.
4. تقديم الخدمات والاستجابة متعددة القطاعات ضد كافة أشكال العنف المواكب للنزوح والنزاعات المسلحة والذي يستهدف النساء والشباب والأطفال، وتوفير التمويل لضمان توافر الاستجابة المناسبة متعددة القطاعات من الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية والأمنية والقانونية لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإتاحتها لجميع السكان المتضررين من النزاع.
5. التصدي لجميع أشكال التمييز العنصري وإيجاد الآليات المناسبة لإبراز الصورة الإيجابية عن العرب والمسلمين عن طريق وضع برامج تعرف بالحضارة العربية والقيم الإسلامية الصحيحة.
6. دعم التعاون الدولي الثنائي في مجال الهجرة من خلال إبرام اتفاقيات حول إدارة الهجرة لإيجاد حلول لمختلف الإشكالات المتعلقة بها.
7. أهمية التنسيق على المستوى الإقليمي والدولي لتحسين الأوضاع المعيشية للاجئين وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لهم. وفي هذا الإطار، يثمن المشاركون الجهود العربية لاستحداث الآليات التي تساعد على التنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية العاملة في مجال الهجرة الدولية وكذلك مع الدول العربية (مثل: إنشاء مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية التي تترأسها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى جانب كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وكذلك اجتماعات عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة (ARCP).